إمكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)*

فادية عبد السلام**

مقدمة

تحتل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أهمية خاصة لاعتبارات سياسية ترتبط بالدور المحوري الهام لمصر فى المنطقة . وكذلك يزيد من مصداقية عقد الاتفاقية ويعزز من الموقف التفاوضى لمصر أمام الولايات المتحدة قيام مصر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية .

وتتمثل أهداف الدراسة فى تحليل العوامل التي تؤهل مصر لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وكذلك إلقاء الضوء حول المكاسب المحتملة سواء استاتيكية أو ديناميكية للطرفين وشروط تحقق هذه المكاسب، حيث تتمثل المكاسب بالنسبة لمصر فى الحصول على التمويل والإسراع بالإصلاح الاقتصادي ، وكذلك الانتقال من الاعتماد على المعونة الأمريكية إلى دعم فرص التعاون فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا .

ويفيد استقراء بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة والأردن فى التعرف على أهم مجالات التفاوض المقترحة فى المشروع المصرى/الامريكى ، ويستطيع المفاوض المصرى أن يستفيد من خبراته المتراكمة من ابرام اتفاق الشراكة المصرى مع الاتحاد الأوروبى وكذلك مراجعة خبرات اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبى مع تونس والمغرب .

---

*دراسة صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٩).

**قام بإعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. فادية عبد السلام (الباحث الرئيسى) - أ.د. اجلال راتب - أ.د. سلوى مرسى - د. خيرية عبد الفتاح عبد العزيز (من الخارج) - أ. عبد السلام عوض - أ.مريم رؤوف فرح - أ. داليا احمد ابراهيم - أ. خالد السعيد صالح (من الخارج) .

وفى نفس الوقت تثار التساؤلات حول اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة وأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والفروق بينها وبين مناطق التجارة الحرة التي عقدتها الولايات المتحدة مع بعض الدول فى الشرق الأوسط مثل الأردن وإسرائيل وبعض الدول الأفريقية، وفى هذا الإطار تهتم الدراسة بالتعرف على طبيعة المناطق الصناعية المؤهلة، وما هيه المزايا المتحصلة منها وعددها وشروط قيامها والآماد الزمنية لإقامتها وشروطها والمواقع المؤهلة لإقامتها ، وكذلك قاعدة البيانات المطلوبة والجهة المسئولة عن تصميمها والشروط الضرورية للحصول على المعاملة التفضيلية الحرة وغيرها من التساؤلات .

وقد اشتملت الدراسة على خمس مباحث رئيسية بخلاف المقدمة :

- المبحث الأول: مصر الشريك التجاري المحتمل
- المبحث الثاني: الشراكة الأمريكية – المصرية، الأهداف والآليات
- المبحث الثالث: مجالات للتفاوض حول منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة ومناطق صناعية مؤهلة (وبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى)
- المبحث الخامس: اختيار الشكل الملائم لمنطقة التجارة الحرة ومجالات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

جاء **المبحث الأول** بعنوان: مصر الشريك التجاري المحتمل . حيث أوضح أن هناك أبعاداً سياسية وأخرى اقتصادية فى طرح مسألة منطقة التجارة الحرة ، وعند دراسة الأبعاد السياسية فى طرح مسألة منطقة التجارة الحرة ، تبين أن هناك علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بدأت فى السبعينات، وتعمقت فى الثمانينات والتسعينات وحتى اليوم رغم تناقض المصالح المصرية ودورها فى المحيط العربي مع هذه العلاقات. وقد سعت الإدارة المصرية جاهدة فى السنوات الأخيرة لتوثيق هذه العلاقات التي قامت على تلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، فضلا عن السعى للقيام بدور محوري فى التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى ، وكذلك فى صياغة سياسات للمنطقة فى العقود الأخيرة . هذا وقد دأبت مصر مؤخراً على إجراء العديد من الإصلاحات السياسية متمثلة فى تعددية الأحزاب وتوسيع مساحة الحريات للصحافة والمجتمع المدنى .

وتعد مصر أكبر دولة فى المنطقة حيث يمثل سكانها حوالي ٢٣٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تلعب دوراً هاماً فى رسم شكل المنطقة ، بالإضافة إلى دورها فى التسوية السلمية علي المسار الفلسطيني

والسورى، هذا إلى جانب أن أمريكا ترغب فى ان تكون مصر نموذجاً للديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا تأتي أهمية طرح مبادرة توقيع إتفاقية منطقة تجارة حرة مع مصر . هذا فضلا عن أن مصر تعتبر الرائد للدول العربية فى مجالات تقديم الأفلام والكتب وبرامج التليفزيون، كما أن هناك العديد من الأهداف الأمريكية السياسية من توقيع الاتفاقية ومنها إجراء بعض الإصلاحات السياسية والدستورية فى مجالات حقوق الإنسان، ومعاملة الأقباط فى مصر ودور المنظمات الغير حكومية ومنظمات العمل المدني وغيرها من قضايا التعليم والمرأة والحريات.

وعند تناول الأبعاد الاقتصادية فى طرح اتفاقية منطقة التجارة الحرة، أشارت الدراسة إلى اقتراح الرئيس الأمريكى فى التاسع من مايو ٢٠٠٣ إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين أمريكا وكل دولة شرق أوسطية ، وذكرت أن هناك اتفاقين للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الأردن وإسرائيل ، وتجري حالياً المفاوضات مع المغرب ، كما توقعت أن تبدأ المفاوضات مع مصر، وبعد ذلك باقي دول الشرق الأوسط ومن اللافت للنظر تلك النتائج التى أدت إليها اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والأردن والتى دخلت حيز التنفيذ فى ديسمبر ٢٠٠١ مع بدء العمل فيما يسمي بالمناطق الصناعية المؤهلة وهي مناطق تقوم على الإنتاج الفلسطيني الأردني الإسرائيلي المشترك التى فتحت لمنتجاتها السوق الأمريكية دون تحصيل أية رسوم .

ولقد كان من نتيجة ذلك زيادة الصادرات الأردنية من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ الى ٤١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ؛ وفى إطارها تم توفير ٤٠الف فرصة عمل جديدة . وقد تزامنت هذه الزيادة مع استمرار مستوى الصادرات الأمريكية للأردن دون زيادة الأمر الذى ترتب عليه انتهاء العجز فى الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة الامريكية وتحوله الى فائض ، والحقيقة انه لا يمكن فهم مسالة إقامة منطقة تجارة حرة مع أمريكا ودول الشرق الأوسط ، دون التعرف على الحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي فقد بلغ حجم الناتج المحلي الأمريكي ١٠ تريليون دولار عام ٢٠٠١ وكانت أمريكا تستورد ١١٨٠ مليار دولار لا يأتي منها من العالم العربي سوي ٣١ مليار دولار.

تشير المؤشرات السابقة إلى أن العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية محدودة للغاية مما يعكس الفوارق الواسعة بين الاقتصاديات للعربية والاقتصاد الأمريكي مما يصعب معه التكهن بأن مكسباً صافياً سيعود للاقتصادات صغيرة الحجم فى ظل الأوضاع الحالية ، ومع ذلك فإن الآمال منعقدة فى الحصول علي بعض المكاسب حال توافر نصوص اتفاقية لمنطقة تجارة حرة مصاغة بشكل يراعي الفوارق فى ظروف التنمية

الاقتصادية، حيث جاء اقتراح الرئيس بوش استجابة لدعوة البنك الدولي للدول المتقدمة لفتح أسواقها أمام الدول الناميـة ، هذا بالإضافة إلى أن اتفاق منطقة التجارة الحرة مع أمريكا وفقاً لبعض الآراء يعد أكثر ليبرالية من الاتحاد الأوروبي خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الزراعية وقواعد المنشأ.

أما فيما يتعلق بتوقيع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع أمريكا فهي ليست وليدة هذه الأيام ، وإنما ترجع محاولات مصر للدخول فى مفاوضات منطقة تجارة حرة مع أمريكا إلى عام ١٩٩٧ أسوة بإسرائيل والأردن ولا يترتب على توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع أمريكا استفادة للجانب المصري فحسب، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد أيضا من ذلك ، ويمكن تناول جوانب الاستفادة الأمريكية فى التالي:

- من المتوقع ان تنخفض صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لمصر نتيجة انخفاض حجم المعونة الأمريكية ، وكذلك نتيجة لانفتاح السوق المصرية أمام المنتجات الأوربية بعد إعفائها من الرسوم الجمركية تطبيقاً لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مما سيفقد المصدرين الأمريكيين لحصتهم فى السوق المصرية .

- رغم أن الصادرات الأمريكية لمصر لا تزيد عن نصف فى المائة من إجمالي الصادرات الأمريكية علي مستوي العالم ، إلا أن نمو واستقرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين يعد ضرورة لتحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط .

وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أهم شركاء التجارة بالنسبة لمصر حيث مثلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمصر نحو ٢٣٪ ، ٣٩٪ من واردات مصر علي التوالى . ٣١٪ ، ٣٣٪ من إجمالى الصادرات خلال الفترة ٩١/٩٠-٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفى وقت إعداد الدراسة كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يخضعن لنفس معدلات التعريفة الجمركية من مصر ، و قد وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي على إلغاء التعريفة الجمركية على صادراته لمصر خلال اثنى عشر عاما . وبالتالى سوف تضار الصادرات الأمريكية لمصر كثيرا ، إذا لم تطبق الولايات المتحدة اتفاقية مماثلة مع مصر .

بدأ الإصلاح التجاري فى مصر فى عام ١٩٨٦ حيث شمل إصلاح شامل للهيكل الجمركى، واستمر هذا الإصلاح مع تُبني مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١. وقد تضمن البرنامج الآخير جزءاً متعلقاً بتحرير التجارة وكان يهدف أساسا إلى تغيير سياسة مصر من تبْنى سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات. ومن الملاحظ اتجاه متوسط الرسوم الجمركية منذ منتصف الثمانينات الى الانخفاض فى ظل إجراءات التخفيض المختلفة ليسجل متوسط معدل التعريفة الاسمية ٢٨٪ عام ١٩٩٧ مقابل ٨,٢٪ المتوسط العالمى ،

٢١,٩٪ متوسط الدول النامية ، وليأتى متوسط الحماية الفعلية لمصر بما يقارب ٣٠٪ وهو ما يمكن إيعازه الى استمرار ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة والتى ما زالت تمثل ما يقرب ٤٥٪ من إجمالى مستلزمات الإنتاج الصناعية فضلا عن الضرائب غير المباشرة ، حيث تتراوح ضريبة المبيعات ما بين ٥٪-٢٥٪ بمتوسط ١٠٪ على كافة مستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة (٥٪ ، ٤٥٪ على قيمة السلع المستوردة متضمنة قيمة التعريفة الجمركية).

وفى ضوء الإصلاحات الحديثة فى السياسة التجارية أمكن رصد الآتى :

أ- انخفاض الحد الأقصى لمعدلات التعريفة الجمركية من ٧٠٪ فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٤٣٪ فى عام ٢٠٠٢، مستبعدين بذلك المشروبات الكحولية والدواجن والمنسوجات والملابس، الأمر الذى انعكس على انخفاض متوسط الحماية الأسمية من ٢٢٪ عام ١٩٩٤ الى ١٨,٩٪ عام ٢٠٠٢ ، وتزامن هذا التحسن مع انخفاض مستوى التشتت فى هيكل الحماية من ١٣,٣٪ عام ١٩٩٤ الى ١١,١٪ عام ٢٠٠٢.

ب- انخفاض مستوى الحماية الفعلية من ٢٣,٣٪ عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٨,٥٪ عام ٢٠٠٢، وبالمثل انخفض مستوى التشتت الفعلى من ١٦,٦٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٢.

ج- تباينت أوضاع الحماية الاسمية ، ولكن انخفضت مستويات الحماية الاسمية فى كافة القطاعات بين عامى ١٩٩٤،٢٠٠٢ باستثناء قطاع صناعة الملابس والأحذية الجلدية والذى شهد ارتفاعا فى معدل الحماية من ٦٨,٩٪ عام ١٩٩٤ الى ٥١٦,٦٪ عام ٢٠٠٢.

وتسرى نفس النتيجة على مستوى الحماية الفعلية حيث هبطت معدلاتها بالنسبة لكافة القطاعات بين عامى ١٩٩٤ ، ٢٠٠٢ باستثناء صناعة الملابس والأحذية الجلدية والتى ارتفعت معدل حمايتها الفعلية من ٨١٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦٧٤٪ عام ٢٠٠٢ ويرجع ذلك الى الضريبة النوعية التى ترجمت فى شكل ارتفاع فى التعريفة لما يقارب ٦٢٧٪ عام ٢٠٠٢ . وهكذا يتضح لنا أن الاقتصاد المصرى لا يزال أكثر حمائية من منافسيه بالرغم من الإصلاحات التى اتخذت، حيث لا تزال هناك حواجز غير جمركية أمام قطاع التجارة. ولكن استطاعت مصر أن تحقق نتائج إيجابية فى تخفيض العوائق غير الجمركية. فقد قامت بإزالة القيود على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم. ولا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية، وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية. كذلك فقد أزالت مصر كثيراً من السلع التي كانت على قائمة السماح بالدخول باشتراطات معينة، حيث انخفضت السلع الواردة على هذه القائمة من ١٥ مجموعة سلعية عام ١٩٩١ إلى ٣ مجموعات سلعية عام ١٩٩٨ .

جاء المبحث الثاني من الدراسة بعنوان الشراكة الأمريكية - المصرية (الأهداف – الآليات)، وأشار إلى سعى مصر لتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة صادراتها إلي الأسواق الدولية والاستفادة من زيادة تدفق رؤوس الأموال ، ورفع كفاءة الإنتاج بزيادة درجة التخصص والاستقرار فى الأسواق، وزيادة نقل التكنولوجيا ، وتحسين شروط التبادل التجاري بصفة عامة . على الجانب الآخر أكدت الدراسة أن مصر تستفيد من المعونات الأمريكية وذلك لإجراء عمليات الإصلاح الاقتصادى والتحرير ، وتقوية القطاع الخاص، وبالتالي رفع مستوي المعيشة بالداخل ، حيث يستحوذ القطاع الخاص على نحو ٧٥٪ من الناتج الإجمالي المصري .

ويتوقع خفض المعونة الأمريكية بواقع ٥٪ سنوياً بحيث تنخفض هذه المعونة خلال عشر سنوات إلى النصف، مما يعني ضمنياً أن وضع التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية سيتدهور، اذا لم يتم نوع من التعويض ، وذلك مما يشكل دافعاً علي زيادة حجم اتفاقيات التفضيل بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد طرأ تغير كبير فى توجه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعلاقتها مع مصر، فعلي الرغم من أن مصر كانت قد أبدت رغبتها فى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية – أسوة بما تم مع إسرائيل – إلا أن الولايات المتحدة لم تستجب فى ذلك الوقت ، مفضلة أن تكون تجارتها مع مصر وفقاً لآليات السوق، وداخل إطار اتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية . وعلي ذلك ففى عام ١٩٩٤ تم التوقيع علي اتفاق تعاون أمريكي للنمو الاقتصادي والتنمية وهو ما أطلق عليه (مبادرة / آل جور) وذلك بهدف وضع إطار لتطوير التعاون بين البلدين خاصة فى مجال دعم قدرة الاقتصاد المصرى ، وعملية النمو والتنمية الاقتصادية لتصبح شريكاً تجارياً قوياً فى علاقته بالاقتصاد الأمريكي ، وتمهيداً لخفض المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسي للتعاون بين الدولتين .

ويمكن إجمال أهداف هذا الاتفاق فيما يلى:

- زيادة التبادل التجاري بين الطرفين وإعطاء مزايا تفضيلية للسلع المصرية فى السوق الأمريكية.
- تشجيع نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة إلى مصر لتطوير الصناعة بها ، والارتقاء بمستوي جودة منتجاتها ، وزيادة قدرتها التنافسية .
- تشجيع نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر لتسهم فى نمو الصادرات، وخلق فرص عمل للمصريين ، وزيادة معدل النمو فى الاقتصاد المصري.

– دعم برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وتشجيع نمو القطاع الخاص واضطلاعه بمهمة قيادة التنمية ، والاهتمام بتطوير الإدارة الاقتصادية ، باعتبار أن هذه كلها متطلبات ضرورية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري .

كما تم الاتفاق فى إطار المشاركة المصرية الأمريكية علي برنامجين أساسيين هما :

أ– برنامج المساعدة الفنية لسياسات الإصلاح القطاعي، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار المنبثقة عن مبادرة المشاركة ، ويغطى هذا البرنامج مجالات عديدة منها القطاع المالى والمصرفى والتجارة الخارجية ، وفتح أسواق للصادرات المصرية . وتهدف المساعدة الفنية إلى تطوير القواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اتجاه توفير البيئة التشريعية والتنفيذية المشجعة لقدوم الاستثمارات الأجنبية إلى مصر.

ب– برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا ؛ وتشرف عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا، وبموجبه يتم إنشاء ما يعرف بمراكز تصنيع التكنولوجيا التى تهتم بمساعدة رجال الأعمال المصريين ، خاصة المصدرين ، فى الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة التى تلاءم الظروف المصرية . كما يدخل فى إطار هذا البرنامج دعم الصناعات الصغيرة لزيادة قدرتها علي المنافسة من خلال تحسين جودة منتجاتها ، وتدعيم فرص تسويق منتجاتها .

ومن الواضح أن اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية بهذه الصورة، لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لعلاقات التعاون الاقتصادي المصري الأمريكي فى اتجاه تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية والتكنولوجية للاقتصاد المصري ، بما يرتبط بذلك من تطوير للقدرات البشرية ، وذلك تدعيماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي من ناحية ، ولمناخ الاستثمار فى مصر من ناحية آخري . ولعل الدافع الرئيسي للمشاركة المصرية الأمريكية علي هذا النحو هو أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية فى تنمية قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية ، والأمريكية منها خاصة ، ليكون ذلك تعويضاً عن تقليص المعونات الأمريكية لمصر.

كل ذلك يشير إلى أن إتفاق الشراكة المصرية الأمريكية يمكن وصفه من منظور الأجل القصير ، كاتفاق لدعم ومساندة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي . ومن منظور الآجلين المتوسط والطويل. يمكن وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مساند لانتقال الاقتصاد المصري من مرحلة الإصلاح والتكيف الهيكلي إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، فضلاً عن كونه اتفاقاً لمعونة فنية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والاندماج فى الاقتصاد العالمي .

وعلي الرغم من أن الشراكة المصرية الأمريكية علي هذا النحو لا تمثل سوي هذه الأشكال محدودة المجال من التعاون الاقتصادي الدولي، إلا أنه لا يمكن إنكار الفوائد الجمة التى يمكن أن تترتب علي النجاح فى تحقيق أهداف هذا الإتفاق ، واستيعاب مصر لها وتعميقها من خلال ترجمة عناصر هذا الاتفاق الى تراكم فى القدرات البشرية وتواصل بنائها، فضلاً عن تنشيط العمل علي إقامة استثمارات مصرية أمريكية مشتركة فى مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة ، وهنا يقع علي الجانب المصري ضرورة الإسراع فى نقل واستيعاب هذه التكنولوجيا والاستفادة منها فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصري ، والعمل علي أن يكون هذا التعاون من بين عوامل بناء قاعدة للتقدم التكنولوجي فى مصر، ولن يتأتي تحقيق ذلك إلا من خلال تجاوز مرحلة نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى إعادة إنتاجها محلياً (بعد الحصول علي التراخيص اللازمة) ، ثم استخدام الخبرة المصرية المتراكمة من مرحلتي النقل وإعادة الإنتاج ، مدعمة بنشاط مكثف ومنظم للبحث والتطوير، لتطوير تكنولوجيا مصرية فى مختلف مجالات الإنتاج السلعي والخدمي.

وتأتي المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع مصر فى إطار تحرير التجارة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط بصفة عامة ، استناداً علي محاور عديدة من أهمها أن هذا الإتفاق بالإضافة إلى اتفاقيات مماثلة بين أمريكا والأردن وإسرائيل وفلسطين كل علي حدة سوف تشكل أساسا لمنطقة تجارة حرة فى الشرق الأوسط بين شركاء السلام الأساسيين فى المنطقة.

وهناك شروط أمريكية تحكم توقيع هذه الاتفاقية، وهذه الشروط تضعها الولايات المتحدة الأمريكية أمام الدول الراغبة فى توقيع مثل هذه الاتفاقيات، وفى الغالب تأخذ هذه الشروط الصيغة السياسية ... وليس شرط إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل إلا دليل على ذلك . و فيما يلي بعض هذه الشروط:

- فى مجال حقوق الملكية الفكرية : تطالب الولايات المتحدة بتشديد ضوابط حماية الملكية الفكرية فى مصر.

- فى مجال الجمارك والبيروقراطية : تطالب الولايات المتحدة بسرعة قيام مصر باتخاذ إجراءات ناجحة لتخفيض الرسوم الجمركية، وخاصة الرسوم علي الماكينات الزراعية ، والآلات المستخدمة فى المقاولات، والطائرات المدنية ، والمنتجات السمكية ، والأثاث ، والمعدات الطبية ، والمعادن والزيوت ، والورق، والمنسوجات ، وكذلك إزالة العقبات البيروقراطية اليومية التى يواجهها رجال الأعمال فى مصر.

- المطالبة بسرعة اشتراك مصر فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات التي تشارك فيها حوالي ٥٢ دولة ، وكذلك اتفاقية الاتصالات التى تشارك فيها ٦٩ دولة ، والسعي للاشتراك فى اتفاقية المشتريات الحكومية .

- المطالبة بتحرير أكبر لقطاع الخدمات فى مصر ، بما فى ذلك الخدمات المالية والمهنية ، والكومبيوتر والخدمات المرتبطة به ، والخدمات البيئية ، والصحية والتعليم .

- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية مصر بالإسراع بعملية الإصلاح القضائى والتشريعي ، لأن العديد من الجهات فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن طول إجراءات الفصل فى القضايا والمنازعات التجارية فى مصر لا يمكن أن يتحمله المستثمر الأمريكي .

- اشتراط الولايات المتحدة أن تقوم مصر فى إطار هذه الاتفاقية بالدخول فى مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل ، علي غرار المعمول به مع الأردن ، وذلك لتسهيل دخول الصادرات المصرية الى الأسواق الأمريكية .

- ربط الولايات المتحدة بين التفاوض أو التوقيع علي هذه الاتفاقية ، وقيام مصر باتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المناخ السياسي ، وزيادة حرية التعبير ، وتوسيع دور المجتمع المدني، وتطوير ثقافة هذا المجتمع المدني من خلال عدة وسائل أهمها الآلة الإعلامية .

- التلميحات من بعض الجهات الأمريكية بضرورة تدخل الحكومة فى مصر لمنع ما تطلق عليه هذه الجهات " معاداة السامية فى الصحف والإعلام المصرى".

- المطالبة الأمريكية بإدخال أو تعديل بعض التشريعات ، واتخاذ الإجراءات التى تحقق توسيع دور المرأة المصرية فى النواحي المختلفة سياسية واقتصادية وغيرها ، وزيادة حرية المرأة والتى قد تصل الى المطالبة فى بعض الأحوال بأمور تتنافى مع منظومة القيم والتقاليد المصرية.

إلا أنه لا يخفى إن لمصر بعض التحفظات علي هذه الشروط أو علي توقيت تنفيذها مثل :

- أن تتحفظ مصر علي الربط بين التفاوض والتوقيع علي الاتفاقية وإدخال هذه الإصلاحات التى تطلبها الولايات المتحدة الأمريكية .

- من الوارد أن تتحفظ مصر علي التلميحات الأمريكية حول بعض الأمور المصرية التى تعد قضايا وشئون مصرية داخلية ، حيث إن بعض هذه التلميحات الأمريكية تحاول التدخل فى الشئون المصرية فى إطار مغلف أحياناً بحقوق الإنسان ، أو فى رداء المناخ السياسي العام ، وحقوق وحرية المرأة ، وقد تؤكد مصر علي ضرورة أن تراعي الولايات المتحدة الخصوصيات المصرية فى كل هذه المجالات المختلفة .

- قد تتحفظ مصر بشأن التسرع فى إدخال الإصلاحات التى تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية سواء فى مجال تخفيض الرسوم الجمركية ، وعمليات التقويم للأغراض الجمركية أو غيرها من المجالات .

- من الأفضل أن تتمسك مصر بأهمية التدرج فى إدخال الإصلاحات التي تطلبها الولايات المتحدة الأمريكية فى بعض المجالات مثل حقوق الملكية الفكرية ، والالتزام باتفاقيات تكنولوجيا المعلومات ، واتفاقية الاتصالات ، وتحرير قطاع الخدمات ، وغيرها من القطاعات الآخرى مثل خدمات التعليم والصحة .

- أحقية مصر فى أن تتحفظ بشأن قيام العديد من الجهات الأمريكية ، وخاصة الكونجرس، بوضع إسرائيل كبعد أساسى فى العلاقات بين القاهرة وواشنطن ، وكذلك فى العلاقات بين واشنطن والعواصم العربية .

ولكي تتحقق الشروط السابق ذكرها فقد وضعت الولايات المتحدة بعض الآليات التى تساعد الدول العربية ومن بينها مصر لتنفيذ الشروط اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة من وجهة النظر الأمريكية، من هذه الآليات:

- تقديم مساعدات مالية تصل الى مليار دولار سنويا من المساعدات التى تقدم بالفعل لدول المنطقة لمساعدة دول الشرق الأوسط علي إدخال الإصلاحات المطلوبة وقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بتخصيص ٢٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٣ لهذا الغرض .

- استخدام المبالغ المالية التي سيتم تخصيصها لتحقيق الأهداف المشار إليها لإقامة برامج جديدة فى المجالات محل اهتمام المبادرة علي ان تركز هذه المشاريع بشكل محدد علي تمكين النساء وزيادة الفرص المتاحة للشباب.

- تقديم مساعدات فنية ومالية لمساعدة الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة ، وتقديم المساعدات الفنية بشأن معايير منظمة التجارة الدولية للبلدان العربية التى تطمح فى الانضمام الى عضويتها .

- تقديم التمويل لمؤسسات الأعمال الخاصة ، وتقديم المساعدة الفنية لرجال الأعمال الواعدين ولمشاريعهم التجارية وكذلك تقديم مساعدة للمشروعات الصغيرة فى البلدان العربية .

- تقديم فرص لتدريب للعاملين فى مجال التجارة فى مؤسسات أعمال أمريكية، والتركيز فى هذا المجال علي تدريب سيدات الأعمال فى دول الشرق الأوسط .

- مساعدة الحكومات العربية علي اصلاح القطاع المالي، ولزيادة الشفافية ومحاربة الفساد وذلك من خلال إنشاء ما أطلق عليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الاقتصادية الشراكة المالية للشرق الأوسط

- تقديم الدعم اللازم لإنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية ، وشركات الإعلام المستقلة ومنظمات إجراء الاستفتاءات، ومؤسسات الفكر والرأي ، والجمعيات التجارية، ومساعدة هذه المنظمات علي تحقيق مزيد من الإصلاح السياسي.

- تصميم برامج لزيادة شفافية الأنظمة القانونية والتنظيمية ،وتحسين إدارة العملية القضائية، والقيام بالتدريب للمرشحين لمناصب سياسية، ولأعضاء البرلمانات، فى بلدان المنطقة.

قُدم مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مبادرة متكاملة لدفع وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل فى الأساس ، وقطعت الأردن شوطا كبيرا فى هذا الموضوع، وحددت بعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل المغرب ومصر كذلك تركيا لتكون محلا لهذه الاتفاقات ٠ وتعتبر الـ (QIZs) حالة خاصة من مناطق التصدير الصناعية وينطوى هذا المفهوم على إعطاء فرصة استثنائية للتمتع بحصة فى السوق الأمريكى بدون جمارك ٠

إن المناطق الصناعية المؤهلة تتم بين دولة من دول الشرق الأوسط (لتكن الأردن وهى أول الدول العربية التى تم إنشاء مناطق صناعية مؤهلة بها) والطرف الثانى وهو إسرائيل (بالضرورة وكشرط ملزم) وبموافقة أمريكا ، وتصدر منتجات هذه المناطق الى السوق الأمريكى دون فرض حصص أو جمارك٠ وهذا يعنى أن منتجات هذه المناطق تتمتع بميزة نسبية فى السعر، مقارنة بالسلع المماثلة لها والمصدرة الى أمريكا من دول أخرى.

وهناك مواصفات للسلع التى تدخل السوق الأمريكى دون جمارك :-

أ - ان تكون سلعاً جديدة ومختلفة عن السلع المصدرة من قبل وأن تكون منتجة فى الـ (QIZs)

ب- أن يكون ٣٥٪ من قيمة السلع المصدرة ينتج فى المناطق المؤهلة ، وعليه يمكن تقدير قيمة المنتجات بالطريقة التالية : ١١,٧٪ على الأقل من المنتج النهائى لابد أن يتم تصنيعه فى هذه المناطق (الأردن) ، و٨٪ يكون انتاجه فى اسرائيل ٧٪ فى حالة السلع العالية التقنية.

ج- باقى نسبة الـ ٣٥٪ يمكن أن ينتج فى الأردن أو إسرائيل أو الضفة الغربية أو غزة، والـ ٦٥٪ الباقية يمكن أن تكون من أى بلد فى العالم ٠أو تكون السلع مؤهلة للتصدير الى أمريكا، إذا ساهمت كل من الأردن وإسرائيل بنسبة ٢٠٪ على الأقل من التكلفة الاجمالية من هذه السلع ٠

د- يسمح للمنتجين بهذه المناطق أن يمزجوا بين الطريقتين السابقتين لكى يحقق المنتج المواصفات المطلوبة وذلك بحسب الظروف ٠

ثم جاء المبحث الثالث من هذه الدراسة متناولا لمجالات المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك مجالات يقترحها الجانب الأمريكى للتفاوض فى إطار الاتفاق مع مصر علي إقامة منطقة تجارة حرة، وتتمثل فى المجالات التالية:

١- التقييم الجمركى

نظراً لانضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية فإنها ملتزمة بتنفيذ التقييم الجمركى طبقا لاتفاقية الجات ٠ وقد أقر مجلس الشعب المصرى مؤخرا قانون الجمارك الجديد وخاصة ما يتعلق بالواردات. واتخذت مصر مؤخرا العديد من التعديلات فى جداول التعريفات الجمركية وحسب اتفاقية الجات فإن قواعد التقييم الجمركى تقضى أن تكون القيمة الجمركية للبضائع المستوردة هى القيمة التعاقدية، أى الثمن المدفوع فعلا أو المستحق عن بيع البضاعة للتصدير إلى البلد المستورد ، وإذا لم يتم تحديد ذلك ، تحدد القيمة الجمركية على أساس قيمة التعاقد على سلع مطابقة بيعت للتصدير إلى نفس البلد المستورد ، وإذا لم تنطبق شروط المطابقة، فإن تحديد القيمة الجمركية تكون على أساس البضائع المماثلة التى بيعت إلى البلد المستورد وصدرت فى نفس وقت تصدير البضائع التى يجرى تقييمها. والجدير بالذكر أن التقييم الجمركى يعتبر أحد المشاكل الهامة التى تواجه الدول النامية فى إدارة الجمارك ، حيث إن تقييم السلع المستوردة بأقل من قيمتها يؤدى إلى انخفاض ايرادات الدولة المستوردة ٠

٢- الواردات

لقد قامت مصر مؤخرا بتحرير وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات ، هذا بالإضافة إلى إلغاء معظم الحظر المفروض على الواردات ، كذلك من المتوقع أن يتم رفع الحظر على استيراد منتجات الملابس الجاهزة وفقا لالتزامات مصر تجاه منظمة التجارة العالمية الخاصة بالنسيج والملابس ، ومن ناحية آخرى فقد قامت مصر برفع الحظر عن استيراد الدواجن وتم استبدالها بتعريفة جمركية مرتفعة ٠ وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم شكوى ضد مصر تتهمها فيها بفرض رسوم جمركية على الواردات من الملابس الجاهزة تتراوح ما بين ٥٠ و ٥٥٪ ، فى حين أن هذه الرسوم يجب ألا تزيد عن ٤٣٪ طبقا لجداول الرسوم التى حددتها منظمة التجارة العالمية.

وإذا نظرنا إلى إجمالى التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ فسوف نجد أن اجمالى هذا التبادل قد ارتفع بنسبة ١٢,٨٪ عن نفس الفترة من العام السابق، حيث بلغ ٢٤١٦,٤ مليون دولار مقابل ٢١٤١,٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ ٠

وإذا نظرنا إلى الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أنها زادت بنسبة ٤٪ خلال عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بالعام السابق. حيث استطاعت بعض السلع المصرية غير التقليدية النفاذ الى الأسواق الأمريكية، مثل السجاد والأثاث ومنتجات خان الخليلى ٠

ويمكن القول إنه رغم الثبات النسبى للصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه من الملاحظ تزايد الواردات الأمريكية بشكل مطرد، مما أدى الى تحقيق عجز تجارى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حوالى ٢,٥ مليار دولار، مما يعكس عدم توازن التجارة بين كل من مصر والولايات المتحدة ، وهذا يتطلب بالضرورة تطوير العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية للحد من القيود الكمية التى تعرقل تدفق الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية حتى يمكن لمصر معالجة اختلال العجز التجارى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ٠

٣- معايير الاختبار والمعايرة والتوثيق

منذ انضمام مصر الى منظمة التجارة العالمية وهى تعمل جاهدة على توافق المعايير الإلزامية المصرية مع المعايير الدولية ٠ والجدير بالذكر أن مصر تمتلك نحو أربعة آلاف معيار منهم ١٠٪ فقط ذو صفة إلزامية ، وتختص معظم المعايير الإلزامية المصرية بالمنتجات الغذائية والسلع الهندسية والملابس والنسيج ٠ ويتفق العديد من المعايير المصرية (من ٢٥ إلى ٣٠٪) مع المعايير الدولية ، وتقدر المعايير المصرية التى تم اصدارها منذ انضمام مصر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى تتفق مع هذه الاتفاقية بحوالى ١٪ ٠

٤- المشتريات الحكومية

رغم عدم انضمام مصر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمشتريات الحكومية ، إلا أنها قامت فى عام ١٩٩٨ بإصدار قانون جديد للمشتريات الحكومية ، ومن بين نصوص هذا القانون الجديد عدم حصول القطاع العام على أفضلية فى المناقصات التى يقوم بها. والجدير بالذكر أنه فى ظل اتفاقية التجارة الدولية لا تنطبق المادة الثانية والسادسة عشر والسابعة عشر من هذه الاتفاقية على القوانين والأنظمة التى تحكم حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق المشتريات للأغراض الحكومية ، وليس بهدف إعادة بيعها أو استخدامها فى توريد الخدمات للبيع التجارى ٠

٥- حماية حقوق الملكية الفكرية

قامت الحكومة المصرية فى عام ٢٠٠٢ بإصدار القانون الخاص بحقوق الملكية الفكرية وذلك للوفاء بالتزاماتها من قبل منظمة التجارة العالمية ٠ وقد أكدت مصر على التزامها بتنفيذ التزاماتها المحددة فى "اتفاقية

التربس" وذلك لضمان الحقوق التسويقية الكاملة للمنتجات الدوائية ٠ ، وفيما يختص بمجال حماية برامج الكمبيوتر بدأت مصر فى استهداف المستخدمين النهائيين لهذه البرامج ، كما أنها اتخذت خطوات جادة لزيادة استخدام برامج الكمبيوتر داخل القطاعات الحكومية ، كذلك قامت مصر بمراجعة قانون الماركات المسجلة والتصميمات الصناعية لتوفير المزيد من الحماية القانونية لها ، هذا بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال اختبار البيانات ، وحماية حقوق النسخ ، وبراءات الاختراع، وحماية المؤشرات الجغرافية ٠ هذا الى جانب اتخاذ الحكومة المصرية لبعض الإجراءات الإدارية مثل زيادة الفترة الزمنية لبراءات الاختراع الى حوالى ٢٠ عاما.

٦- الخدمات

فى ظل اتفاقية الجات للخدمات (الجاتس) أدت التزامات مصر قبل منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ سياسات اقتصادية تدريجية ، والجدير بالذكر أن مشاركة مصر الفعالة فى مفاوضات دورة أورجواى الخاصة بالخدمات قد أدت إلى تقديم مصر التزاماتها فى أربعة قطاعات ألا وهى السياحة والتشييد ، الخدمات المالية ، والنقل البحرى الدولى ٠

وفيما يختص باتفاقية الخدمات المالية ، فقد وافقت مصر على السماح بالمساهمة الأجنبية بنسبة تتراوح من ٤٩ الى ٥١٪ فى شركات التأمين على الحياة ، الصحة ،الحوادث الشخصية، والعديد من مجالات التأمين الآخرى.

وفيما يختص بقطاع المعلومات والاتصالات ، فقد حرصت مصر على تحرير هذا القطاع واتخاذ العديد من الإجراءات التى تعمل على منع الاحتكار ، تشجيع المنافسة ، الشفافية، والمحافظة على حقوق رجال الأعمال والمستهلكين فى سوق الاتصالات ٠ هذا بالإضافة الى التخفيف التدريجى من قبضة الحكومة على هذا القطاع، وذلك من خلال السماح بالمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص بتوفير خدمات الاتصالات، ومنح المزيد من الحرية فى تسعير هذه الخدمات ٠

كذلك تقوم مصر بالتفاوض للانضمام للاتفاقية الأساسية للاتصالات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (BTA) ، لتحقيق المزيد من تحرير الخدمات المالية، تشجيع الاستثمارات، وتعزيز تنافسية هذا القطاع ٠

٧- الاستثمار

تم فى عام ١٩٩٢ توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالاستثمار بين البلدين ، وتنص هذه الاتفاقية على معاملة كل من البلدين معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى مجال الاستثمار٠ هذا

بالإضافة الى موافقة مصر فى هذه الاتفاقية على الحق فى حرية التحويلات المالية دون تأخير، وتطبيق المعايير الدولية فى التعويضات • هذا بالإضافة الى وضع هذه الاتفاقية لمجموعة من الإجراءات التى يلتزم بها المستثمرون الأمريكيون فى مصر • وبصفة عامة يمكن القول أن القانون المصرى الحالى يتفق مع معايير هذه الاتفاقية الثنائية للاستثمار •

وفى عام ١٩٩٧ صدر القانون المصرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذى أكد على الضمانات الأساسية للمستثمرين ، كما أنه احدث بعض التعديلات فى إطار العمل الخاص لحوافز الاستثمار • والجدير بالذكر أن هذا القانون (القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) قد عدل بالقرار رقم ٢٠٠/٧٤٠، والذى صدر فى ابريل من عام ٢٠٠٠، والذى أضاف عدة قطاعات اضافية وهى:

- تنمية المناطق الحضرية الجديدة •
- تنمية صناعة البرمجيات وانتاج المكونات الالكترونية •
- إنشاء وإدارة المناطق التكنولوجية •
- الترتيبات الائتمانية •
- النقل النهرى •
- المرافق .

ومما لاشك فيه أن الاقتصاد المصرى يحتاج الى المزيد من الاستثمارات الأمريكية فى مجال الصناعة، وخاصة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك لأن مثل هذه الاستثمارات تؤدى إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر ، وتطوير المهارات المختلفة • هذا بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التفاعل الايجابى للاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى ، وكذلك خلق مناخ ايجابى لنشاط القطاع الخاص والعائلى المصرى الذى يعتبر ركيزة التنمية فى مصر فى الوقت الراهن ، وهذا يؤدى الى الاستغناء عن العديد من المساعدات الخارجية فى المستقبل ، وذلك لأن المشاركة من خلال الاستثمارات والتجارة والسياحة . يمكن أن تؤدى الى آثار اقتصادية أكثر فاعلية من المساعدات الخارجية المشروطة.

٨- المنافســة

تمتلك مصر حاليا مشروع قانون "منع الاحتكار" وقد طرح للمنافشة أمام مجلس الشعب (وقد صدر هذا القانون بالفعل حاليا) ، ويهدف هذا القانون إلى منع الممارسات الضارة بالمنافسة فى كل الأنشطة المتعلقة

بالتجارة والصناعة والخدمات ، باستثناء المرافق والمنشآت الإستراتيجية ونقابات العمال ومنظمات التصدير وحقوق الملكية الفكرية ٠

وبخصوص الشركات المسيطرة التى تزيد حصتها عن نسبة ٥٠٪ فيسمح هذا القانون بوجودها، شريطة عدم قيامها بالممارسات الضارة ، كذلك يسمح هذا القانون بالحد من ممارسات الاغراق والاحتكار وتثبيت الأسعار، كما يقضى هذا القانون بإنشاء هيئة مستقلة تعمل على تفعيل هذا القانون وحماية المنافسة٠

ويقرر هذا القانون فى مادته الأولى استخدام الحق فى حرية المنافسة فى التجارة ، والقيام بالأعمال التجارية، بما لا يؤدى إلى نشوء احتكارات تهدف الى منع المنافسة الحرة أو تقييدها أو التأثير سلبا عليها، وذلك دون الإخلال بما تقضى به المعاهدات والاتفاقات الدولية ٠

٩- التجارة الالكترونيـة

تولى كل من الحكومة المصرية والقطاع الخاص اهتماما متزايدا بالتجارة الالكترونية، وتعمل الظروف الحالية المتمثلة فى تحرير قطاع الاتصالات على السماح للقطاع الخاص بالاستثمار فى المشاريع المختلفة المتعلقة بالتجارة الالكترونية ٠

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها فى تخفيض الجمارك على واردات مكونات الحاسبات الآلية من ٢٠٪ إلى ٥٪ ٠ وقد وقعت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر من عام ١٩٩٩ اتفاقية خاصة بالتجارة الالكترونية ، حيث وافقت كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس هيئة مشتركة للبحث عن فرص الاستثمار وسياسات الحكومة المتعلقة بالتجارة الالكترونية٠

ويتعين على مصر مراجعة نصوص اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية للاستفادة بها فى مرحلة التفاوض مع الجانب الأمريكى وهى على النحو التالى :

- درجة الشمولية

تشترط الاتفاقية مبدأ تبادل الالتزامات (المعاملة بالمثل)، وتضمنت الأبعاد الاقتصادية لتهيئة الظروف من أجل تحرير التجارة بين الطرفين فى السلع الصناعية ،وتحقيق بعض التحرير فى التجارة فى السلع الزراعية، كما تتضمن الاتفاقية منح كل من الطرفين للآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى قطاع التجارة فى الخدمات، وفقا لأحكام GATS على أن يدرس الطرفان توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل حق إنشاء الشركات داخل الطرف الآخر، وتحرير توريد الخدمات ، ويتم مراجعة الموقف فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

• المظاهر التنظيمية والمؤسسية

حيث لم تشترط الاتفاقية بين مصر والاتحاد الأوروبى أى قواعد لتنسيق المؤسسات الداخلية والتنظيمات لضمان الوصول الى المستثمرين والشركات عابرة القوميات . وهذا الإلغاء يحد من فعالية الاتفاقية ويجعلها ضحلة، لا ترقى الى تحقيق مستوى مرضى وعميق من التعاون.

• قواعد المنشأ

حيث تعتبر هذه القواعد جزءاً أساسيا من اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى (بروتوكول رقم ٤) ويلاحظ أنها نفس قواعد اتفاق ١٩٧٧ مع إضافة قواعد جديدة توسع من البدائل التى تيسر اكتساب المنشأ مثل قاعدة تغيير البند الجمركى وبعض القواعد التفضيلية وقاعدة تراكم المنشأ الاقليمى • وهذه القواعد تعد متشددة، حيث ستفيد بشكل غير مباشر الأطراف المتعاقدة الأكثر تصنيعا، والتى يتوافر لديها الخبرات الكافية للتحقق من استيفاء شرط المنشأ (لدى جمارك الجماعة) وتحديد مصادر منشأ المدخلات والتى لن تكون مضطرة للحصول على المدخلات ذات المنشأ خارج الجماعة، مما يشجع على تدفق الاستثمارات إلى داخل الجماعة .

• التعاون العلمى والفنى وأنشطة البحوث والتطوير

لا تشير اتفاقيات الشراكة الموقعة بين دول البحر المتوسط (ومن بينها مصر) والاتحاد الأوروبى الى رغبة حقيقية فى تشجيع التعاون العلمى والفنى (باستثناء إسرائيل) ، حيث لوحظ أن هذا النوع من التعاون قد ذكر بشكل فضفاض فى الاتفاقيات ، والمفروض أن يستهدف هذا النوع من التعاون فى مشروع الاتفاقية المبرمة مع الجانب الامريكى ، بحيث ينص صراحة على أن الهدف من التعاون هو المساهمة فى رفع القيمة المضافة لأنشطة البحوث والتطوير فى مصر ، فضلا عن زيادة مستويات القيمة المضافة فى الأنشطة السلعية والخدمية ، مع تحديد الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك من خلال تحديد مجالات التعاون بين الجهات البحثية وظروف نشر الأبحاث وإمكانية الاستفادة من نتائج البحوث المشتركة فى المجالات التطبيقية .

• تأسيس آليات لتسوية المنازعات

توفر النافتا آليات للمراجعة والرقابة وذلك من خلال فرض الرسوم المضادة للإغراق والرسوم التعويضية، كما تعتمد على فرض عقوبات تجارية وغرامات • من ناحية أخرى تغطى الاتفاقية المسائل المتعلقة بالمنازعات بين المستثمرين والحكومات، بما يسمح لأصحاب الشكوى اللجوء الى القانون الدولى لتسوية منازعات الاستثمار أو إلى لجنة الأمم المتحدة أو القانون الدولى (UNCI TRAL)، وذلك عند استنفاذ كافة الإجراءات

الأخرى ، أى أن النافتا منحت المكسيك فرص تحرير الاستثمار على أساس متعدد الأطراف ، ومن ثم يتعين أن توفر الاتفاقية المصرية/الأمريكية آليات ملزمة لتسوية المنازعات ٠

وعند التطرق إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، قدمت الدراسة بعض الملاحظات حول الاتفاق وبعض الدروس المستفادة للجانب المصرى نطرحها على النحو التالى :

(١) تضم الاتفاقية نصوصا تتعامل مع التجارة والبيئة والعمالة والتجارة الالكترونية، وبنوداً تتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، ميزان المدفوعات ، قواعد المنشأ ، الاستشارات وفض المنازعات ٠ وعليه بمقتضى الاتفاقية سيتمتع موردو الخدمات من الأمريكيين بفرص النفاذ الى قطاع الخدمات الأردنية ، حال تحريره وذلك على ضوء الالتزامات الموجودة فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GATS ٠

(٢) تراكم المنشأ : بمقتضى الاتفاقية تمنح السلعة منشأ أردنيا إذا حقق المكون المحلى كحد أدنى ٣٥٪ يمكن تحقيق ٢٠٪ منه فى الأردن ، ١٥٪ كمنشأ أمريكى ، وبحيث تتحدد قيمة المنشأ فى الدول المصدرة ،وذلك من خلال لجنة مشتركة أمريكية — أردنية ٠

(٣) متطلبات قواعد المنشأ : تتحدد قيمة المنشأ لأغراض الاتفاقية بحيث يشتمل على الآتى: التكلفة الفعلية للمدخلات (الخامات) ، التكلفة المباشرة لعمليات التصنيع من تطوير، إنتاج ، تصنيع ، تجميع للسلعة مشتملة على تكاليف عنصر العمل المرتبطة بالعمليات السابقة ومضافا إليها المنافع الهامشية ، تكلفة التدريب خلال العمل ، تكلفة العمليات الهندسية والإشرافية ، مراقبة الجودة ، عمليات الإهلاك ، تكلفة عمليات البحث والتطوير والتصميم والرسومات ، الفحص والاختبار للمنتج ٠

(٤) وضع الإجراءات الوقائية والمضادة للإغراق : يسمح باتخاذ إجراءات مثل التوقف عن تخفيض معدل الرسوم وزيادتها بما لا يتجاوز تعريفة الدولة الأولي بالرعاية MFN ، ويستدعي ذلك إثبات حالة الضرر والتحقيق وتقديم الأدلة علي أن تزايد الواردات سوف يضر بالصناعة المحلية ، وهى نفس البنود الوارد فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، كذلك تفرض الرسوم لمدة تتروح ما بين ٤– ١٠ سنوات وتصل الى ١٤ عاماً فى حالة الصناعة الوليدة .

(٥) تحرير التجارة فى الخدمات : يغطي بالنسبة للولايات المتحدة فروع التجارة الالكترونية . الإقامة فى فنادق ، وتأسيس شركات بالخارج (التواجد التجارى)، انتقال عمالة أردنية بصفة مؤقتة ، أما بالنسبة للأردن فقد ركزت علي فتح قطاع الخدمات المالية أمام المستثمرين الأمريكيين . وفى أنشطة ترتبط بعمليات البنوك التقليدية. وشركات الاكتتاب فى الأسهم، وخدمات أمناء الاستثمار، والاستشارات . وإدارة الإصدارات

الأولية . من ناحية آخرى حجبت الأردن بعض القطاعات من التحرير مثل النقل البرى، أعمال البناء، خدمات الشحن وكذلك الولايات المتحدة حجبت بعض الأنشطة من التحرير عن الأردن مثل الخدمات القانونية ، والطبية، النقل البحرى والمائى الداخلى ونقل الركاب والشحن .

(٦) حقوق الملكية الفكرية : وافقت الحكومة الأردنية علي التوقيع علي عدة اتفاقيات تتعلق بحقوق التأليف والمصنفات الفنية – حماية الأصناف الجديدة من النباتات – التزامات نحو قطاع الأدوية – حقوق براءات الاختراع – حقوق النسخ والعلامات التجارية .

(٧) آلية تسوية المنازعات : تقتصر على الإحالة للتحقيق فى وزارة الصناعة والتجارة فى الأردن أو مكتب USTR office in USA ، ويتم التشاور فى خلال مدة ٦٠يوما تحال بعدها الشكوي للجنة المشتركة للبت خلال ٩٠ يوماً، ثم ترفع إلى لجنة تسوية المنازعات والمشكلة من ثلاثة أعضاء يعين كل بلد عضواً منها ثم يقوم العضوان معاً باختيار عضواً ثالثاً ومع ذلك تظل قرارات اللجنة غير ملزمة ويقتصر الامر علي تنسيق إجراءات تسوية المنازعات للاتفاقية مع الإجراءات داخل WTO ،وهو ما يعني ضرورة ان تتدارك الاتفاقية المصرية الأمريكية هذه الثغرة .

(٨) قواعد وقوانين العمل : تنص الاتفاقية علي الالتزام بقوانين العمل المطبقة فى الدولتين والتأكيد علي التصديق علي القواعد الأساسية، والحقوق المطبقة لدى منظمة العمل الدولية ومن ثم لا توجد التزامات جديدة او إضافة لهذا البند فى الاتفاقية الموقعة ، ومن غير المعروف حتى الآن ما إذا كانت تبعية الاتحادات النوعية فى مصر للنقابات المهنية تعنى أن هذه التنظيمات حرة وأن حقوق العمال مكفولة، وتتفق مع قواعد منظمة العمل الدولية ILO ووجهه النظر الأمريكية.

(٩) قضايا البيئة : تؤكد الاتفاقية علي الالتزام بحماية البيئة وضرورة تشجيع تحسين انظمة البيئة المناظرة دون تحديد آليات لذلك ، مثلما يحدث فى اطار اتفاق النافتا من فرض عقوبات علي المخالفات البيئية لدي الدول الشريكة الموقعة ، ومن غير المعروف حتى الآن ، مدي تطابق ذلك مع التزامات الأردن والولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية WTO .

(١٠) مما تقدم يتضح إن الاتفاقية الأردنية الأمريكية هي اتفاق منطقة تجارة حرة فى السلع فى الآساس، وبالرغم من ذكر تحرير التجارة فى الخدمات كهدف مع تبادل قوائم الالتزامات وتحديد القطاعات التى تحرر إلا أن التحرير يظل محدداً بالتزامات الدولتين تجاه GATS ، فضلاً عن عدم تحديد إطار زمني لتحرير الخدمات قطاعيا ، كذلك فإن آلية تسوية المنازعات التى تكفلها الاتفاقية تعد غير ملزمة، وتظل مرتبطة بآلية

فض المنازعات من خلال منظمة التجارة العالمية. أيضا يظل تشجيع الاستثمار ، وما يرتبط به من نقل للتكنولوجيا . وتحسين لأنشطة البحوث والتطوير حبيس العبارات الفضفاضة دون إمكانية التنفيذ خلال تسهيلات أو إجراءات . ومن ثم يمكن أن تصنف اتفاقية الأردن كاتفاقية GATT ، وذلك لاتفاقها مع الجات فى العديد من المجالات كما سبقت الإشارة .

(١١) قواعد المنشأ للمنسوجات والملابس : لا توفر المعلومات الحالية عن الاتفاقية الأردنية ما يشير لشكل قواعد المنشأ المفروضة علي المنسوجات، فلو أمكن تصور أن تتشدد الولايات المتحدة وتفرض القاعدة التى تطبقها علي دول النافتا ، للتأهل للنفاذ الحر لأسواق الولايات المتحدة بحيث تجبر الأردن ومصر علي استخدام مدخلات محلية عالية التكلفة (أو مدخلات أمريكية)، فمن المؤكد ان هذه القواعد ستمارس آثاراً سلبية علي تنافسية الصادرات المصرية ، من خلال أثر تحويل التجارة ، ومن ثم يتعين ان يؤخذ فى الاعتبار فى حالة التفاوض توفير آلية خاصة لدعم صناعة المنسوجات والملابس، والتى تمثل حصتها حوالي ٦٥-٧٠٪ من الصادرات المصرية للأسواق الأمريكية، وليكن ذلك من خلال إصرار مصر علي تيسير قاعدة المنشأ الخاصة بهذه الصناعة ، كذلك ان يتضمن اتفاق المشاركة مع أمريكا حيزاً أكبر للصادرات الزراعية التى توليها مصر أهمية كبيرة خاصة السلع التى تواجه منافسة فى السوق الأوروبية مع زيادة الحجم التصديرى. ومن المؤكد ان نجاح مصر فى عقد اتفاق مع الولايات المتحدة سيحسن وضعها التفاوضى مع الجانب الأوروبي لتحسين النفاذ للمنتجات الزراعية . وطبيعياً ان تحاول أوروبا ان تحاكي التفضيلات الممنوحة للخدمات الأمريكية وللاستثمارات والمنتجات الزراعية . ويعتبر ما تغطيه التزامات مصر من قطاعات بموجب الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات GATT محدوداً نسبياً ، حيث مازالت الإجراءات الحمائية والمقيدة مطبقة فى القطاعات الواردة والمقدمة لمنظمة التجارة العالمية ، بما فيها الخدمات المالية، ومن ثم من المتوقع الا يتم تحرير كبير فى التجارة فى الخدمات . ولذلك فإنه يقترح ان تركز مصر فى المفاوضات مع الولايات المتحدة علي تحرير الخدمات المالية – الالكترونيات ، الاتصالات والنقل البحرى، وذلك لما لأهمية هذه القطاعات حاليا فى تعزيز مؤشرات التنافسية للصادرات المصرية .

أما المبحث الرابع فقد تعرض لدراسة الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة ومناطق صناعية مؤهلة (وبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول الآخرى) .

ومن أهم هذه الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية: .

١- توقع أن يرتفع حجم الصادرات الأمريكية إلى مصر بأكثر من ستة أضعاف حجم الواردات الأمريكية من مصر.

٢- تمثل الواردات الأمريكية من مصر أقل من ٠,١٪ من اجمالى الواردات الأمريكية.

٣- تتركز تجارة مصر الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى عدة بنود سلعية تقليدية محدودة.

٤- تمثل المنتجات المصنعة نحو ٧١٪ من إجمالى الصادرات الأمريكية إلى مصر.

٥- تمثل الملابس الجاهزة والنسيج نحو ٦٤٪ من إجمالي الواردات الأمريكية من مصر، إلا أن هذه النسبة تتراوح ما بين ٠,٤٪ و ٣٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من النسيج والملابس الجاهزة .

٦- يبلغ بتوسط معدل التعريفة الجمركية الأمريكية على الواردات المصرية غير النسيجية نحو ٢٪ .

٧- يوجد عدد من الحواجز غير الجمركية على المنتجات الزراعية المصرية المصدرة الى الولايات المتحدة الأمريكية .

فى حالة عدم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فإنه من المتوقع زيادة بعض الواردات الأمريكية من مصر وانخفاض الصادرات الأمريكية إلى مصر ، وذلك للأسباب الآتية :-

١- أن نسبة كبيرة من الواردات الأمريكية من النسيج والملابس الجاهزة من مصر تقع فى إطار الاتفاقية المتعددة الألياف والتى سيتم إلغائها فى عام ٢٠٠٥ .

٢- تخضع حاليا كل من الصادرات الأمريكية والأوروبية الى مصر الى نفس معدل التعريفات الجمركية ، ولكن بعد عدة سنوات قليلة ستدخل المنتجات الأوروبية الى السوق المصرى بدون أى تعريفات نتيجة لتطبيق اتفاقية الشراكة المصرية / الاوروبية.

٣- سوف يؤدى وجود منطقة للتجارة الحرة الى زيادة الميزان التجارى بين البلدين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى ضوء ما تم استعراضه من نتائج العديد من الدراسات حول الآثار الاقتصادية المتوقعة والمترتبة على إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة ، اهتمت الدراسة بتحليل وتقدير آثار التغيرات فى الحواجز التجارية (باستخدام نموذج مبسط للجاذبية) التى ينطوى عليها إقامة منطقة صناعية مؤهلة بين مصر والولايات المتحدة، وذلك فى ضوء بعض الحقائق والتى من أهمها :

أ- ان القدرة التنافسية لصادرات الملابس والمنسوجات المصرية أصبحت ضعيفة بعد أن حقق نظام الكويز فارقا جمركيا واضحا للصادرات الأردنية ٠

ب- ان هناك اعتبارات أمنية وقومية فى صالح أخذ قرار قبول أو رفض الكويز عبر البوابة الاسرائيلية٠

جـ- ان الصناعة الوطنية بحاجة إلى سياسات جديدة توجه لإجراء إصلاحات لصناعة الملابس الجاهزة ، تستهدف تطوير الصناعة لتصبح صناعة الموضة والتنوع بدلا من التركيز على التفصيل ٠

د- ان تحليل هيكل صادرات مصر الى الولايات المتحدة يبرز أن السلع التى تندرج تحت المجموعات السلعية ٣ ، ٦ ، ٨ (الوقود المعدنى ، سلع مصنعة حسب المواد المصنعة منها ، منتجات مصنعة متنوعة على الترتيب) تحتل أهمية نسبية كبيرة فى صادرات مصر الى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما لا شك فيه أن إنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر سوف يسهم فى انفتاح الاقتصاد المصرى على أكبر سوق عالمية مفتوحة ، كما تؤدى الى جذب قدر أكبر من الاستثمار الاجنبى المباشر وكذلك الاستثمار المحلى، وتؤدى أيضا الى تقليل تكلفة العمليات التجارية ، ومن ثم إخضاع المنشآت الوطنية لقدر أكبر من المنافسة . مما يفرض بطريق غير مباشر قيودا أخرى على المنتجات الوطنية ما لم تكن ذات جودة عالية . ويمكن للمفاوض المصرى أن يحاول الوصول الى اتفاق أفضل لمصر . وكذلك ينبغى على الحكومة أن تساعد الصناعات الجيدة ذات القدرات التنافسية العالية فى القيام بعمليات تعديل أوضاعها ٠ وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو إتباع الحكومة لسياسات تكميلية لتعظيم المكاسب والوفورات من هذه المناطق الصناعية المؤهلة ٠ويمكن للمفاوض المصري أيضا أن يسعي الى تنويع سلة المنتجات المقترح تصديرها الى السوق الأمريكية فى ضوء الاتفاقات التى أبرمتها الولايات المتحدة مع كثير من الدول الأخري حتى لا تتنافس منتجات هذه الدول مع المنتجات المصرية . كما يراعى ضرورة أن نطالب المفاوض المصري بتخصيص جزء من التمويل المخصص لمشروع اتفاقية انشاء المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر لغرض برنامج تحديث الصناعة المصرية. ويفضل أن يوجه ذلك الجزء من التمويل الى سلة من المنتجات الواعدة كالأثاث والصناعات الجلدية وصناعة البرمجيات .

أما المبحث الخامس والأخير من هذه الدراسة فقد عرض الشكل الملائم لمنطقة التجارة الحرة ٠ حيث لوحظ فى اطار المفاضلة فى الشراكة ما بين أمام منطقة التجارة الحرة التقليدية أو منطقة تجارة حرة غير تقليدية، أن مصر تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من توقيع اتفاقية التجارة الحرة فى مجال التجارة السلعية مع توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل التركيز على الاستثمار وتوسيع نطاق الخدمات ، وأنه فى حالة إدراج هذه القطاعات ستجني مصر بعض المكاسب الاستاتيكية والديناميكية، وهو ما سيؤثر بدوره علي الإجراءات

والسياسات التى تتبناها الدولة ، وعلى حجم المعونات التى تتلقاها . وعليه يمكن النظر الى اتفاقية التجارة الحرة من خلال كونها محوراً للإصلاح الاقتصادى، ومن ثم علي المفاوضين المصريين ان يضعوا ذلك فى الاعتبار عند تحديد محتويات الاتفاقيات بحيث تشتمل نصوصها علي ضرورة إحداث التغيرات المؤسسية المرغوب فيها، بالإضافة الى ضرورة اشتمالها علي آليات للرقابة ، وفض المنازعات بشكل ملزم فضلاً عن تطبيق الاتفاقيات عبر فترة زمنية مناسبة بما يضمن التنفيذ الفعال للاتفاقية .

ويمكن إيجاز بعض النتائج التى توصلت إليها الدراسة والتى يتعين التأكيد عليها فى التفاوض مع الجانب الامريكي فى ضوء الخبرة المصرية / الأوروبية، وبعض الدروس المستفادة من خبرات دولية آخرى مثل تونس والمغرب والأردن والمكسيك فى مجال إقامة مناطق تجارة حرة وذلك فى الآتي :

١- أن تشتمل الاتفاقية علي تغطية أوسع نطاقاً لقطاعات الخدمات ، بحيث تركز مصر فى المفاوضات علي تحرير الخدمات المالية : الالكترونيات، الاتصالات : والنقل البحري لما لهذه القطاعات من أهمية فى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وعلي أن يتم التحرير على مراحل زمنية يتفق عليه .

٢- أن يكون معيار التمايز بين المجموعات السلعية الصناعية المرشحة للتحرير قائماً علي الميزة النسبية المقارنة وعلي المتاح من البدائل .

٣- أن تنص الاتفاقية صراحة علي مضمون محدد لحق التأسيس للاستثمار المباشر الأجنبي مع تحديد آلية استثمار لربط المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم كذلك تسهيل حصول المنشآت علي تراخيص التكنولوجيا، وتسهيل نقل التكنولوجيا الجديدة فى مجالات الاتصالات والخدمات الالكترونية .

٤- ضرورة الاهتمام بتبسيط وتوضيح قواعد المنشأ مع الإصرار علي تعديل قواعد المنشأ التي تخص صناعات مثل الهندسية والكيماويات والالكترونيات، بحيث تقل نسبة المكون المحلي عن ٣٥ ٪ مع إضفاء صفة تراكم المنشأ الاقليمى العربى .

٥- ان ينص بصراحة فى مشروع الاتفاقية المبرمة على هدف التعاون لرفع القيمة المضافة لأنشطة البحوث والتطوير مع تحديد الآليات المناسبة للتنفيذ .

٦- أن يسعي المفاوض من خلال الاتفاقية إلي توفير آلية خاصة لدعم صناعة المنسوجات والملابس مع البعد عن التشدد فى قاعدة المنشأ الخاصة بها .

٧- أن تعطي الاتفاقية حيزاً أكبر لنفاذ الصادرات الزراعية التى توليها مصر أهمية خاصة.

وفى إطار المفاضلة بين إقامة منطقة تجارة حرة فقط أم إقامة مناطق صناعية مؤهلة فى إطار منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، طرحت الورقة رؤيتها حول المزايا المتوقع الحصول عليها من اقامة مناطق صناعية مؤهلة فى مصر استناداً إلى نظام التفضيلات التجارية المعممة GSP وباستخدام نموذج مبسط للجاذبية، وكذلك فى ضوء حصاد تجربة الاردن من اقامة عشر مناطق صناعية مؤهلة ، وتوصلت الي أنه لا بديل عن إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة ، حيث يمكن لمصر أن تمضى قدماً على نحو متوازي فى اتجاهات مختلفة — التحرير مع المنطقة العربية الكبري، ثم إضافة مجالات ومقترحات للتفاوض تضمن فى نصوص المشروع المصري الأمريكى، بحيث ترتبط أيضا بمساعدات فنية ومالية تدعم برنامج التحديث الحالي للصناعة ونقل التكنولوجيا، وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية، وصولاً الى منطقة تجارة حرة غير تقليدية بين البلدين ثم المضى قدماً فى تحرير التجارة مع العالم الخارجي فى ظل التزامات الجات ..